نحو استراتيجية ثقافة مرورية للمجتمع المدني في الجزائر: دور الجمعيات ذات الطابع المدني في المسألة المرورية (دراسة في الأنشطة والبرامج)

د. محمد سبع
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر)
أ.د. الطاهر براهيمي
جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

ملخص :

تلوح في الأفق الاجتماعي معالم أزمة مرورية لم تعرف سكونا يوقف كم الأحداث الأليمة التي تلحق بحركة السير في الجزائر وتزداد تلك الأزمة حدة في الحواضر والمدن الكبرى دون أن تنكفئ في ذلك الوسط وتكتفي به بل تعرف من الانتشار والتوسع ما يجعلها تصيب غير الوسط الحضري إذ تسجل المصالح الوصية أن المحيط الريفي والوسط البدوي يصيبه نصيب من الأزمة ما يصيب المدينة نفسها وفي ذينك الوسطين لم يغب العامل البشري قط إذ يتعاظم دوره جراء جهل بالقانون المروري أو رعونة تصرف أو طيش في السياقة أو سوى ذلك مما يرد إلى إرادة الإنسان في الممارسة القيادية إن كان سائقا أو الاعتداد باللوائح المرورية إن كان راجلا، والحاصل أن أطراف العملية المرورية ليست على القدر المرغوب قانونيا من الثقافة المرورية المنشودة رغم أن الإعلام يسعى إلى ممارسة دوؤ توعوي عبر برامج محددة وفي أي صورة جاءت مكتوبة كانت أو مسموعة أو مقروءة وهي الصورة التي تضيق حينا وتتسع حينا آخر بحسب شروط اجتماعية أو نفسية أو سواها، فإن المجتمع المدني يمتلك اقتدارات التأثير بالآليات المباشرة التي تجمع الناس على أشكال تفاعل مختلفة تنقل المضمون الثقافي للمرور وتجعله حيا عند المتلقي، والمتلقي هنا هو المجتمع بجميع شرائحه بصرف النظر عن انتماءاته العرقية أو السياسية طالما أن المسألة هي مسألة الكل ومسألة المجتمع ومسألة الدولة.

هكذا تمثل الجمعيات ذات الطابع المدني آلية فعالة ليس فقط لإعداد استراتيجيات تثقيفية في المرور إنما للعمل على نجازها النظري والتأسيس لكفاءاتها الأمبريقية وفق التكتيكات المباشرة الممكنة وهي الأقرب إلى التحقيق وتصير بالتالي نتائجها أضمن للمنال وفقا للأهداف الاجتماعية المرغوب تحقيقها في أي ثقافة مرورية متجددة سمتها من سمة الدينامية الاجتماعية والثقافية ذات الصلة لا سيما تلك التي ترتبط بالجانب الفلكلوري للثقافة حينما تتحول إلى منهاجيات للعرف المروري في يوميات الناس.

بناء على الذي تقدم فإن المقال يرمي إلى تقديم أنشطة مجتمعية وبرامج بعض الجمعيات المنتسبة إليه في تصميم البرامج والتخطيط لآليات بلوغ أهداف الثقافة المرورية المطلوبة وهي جميعا مكونات في استراتيجية يفترض أن تكون متكاملة ومستمرة ومتفتحة على الإنتاج العلمي ذي العلاقة وعلى إفرازات الميدان المروري في المجتمع بايجابياته وسلبياته باخفاقاته ونجاحاته بآثاره ومكاسبه يجمعها هدف واحد شامل هو بلوغ ثقافة للسلامة المرورية تنعكس على الفرد والمجتمع في الآن والمآل.

الكلمات المفتاحية: الثقافة المرورية ؛ استراتيجية ؛ المجتمع المدني ؛ الجمعيات ذات الطابع المدني

Abstract :

Our society is suffering from a traffic crisis that has painful events associated with it in Algeria. This crisis is exacerbated in the big cities, but it is not limited only there. It is known from the spread and expansion that it extends outwards. The crisis touch also rural centers, and in both centers the human factor has never disappeared, as its role increases due to ignorance of the traffic law or the ruthlessness of driving or driving nonsense, or only that which comes back to the will of man, whether he is a driver or a walker.

Civil society associations are an effective mechanism not only to prepare educational strategies for traffic, but to work on their theoretical achievement and to establish their empirical skills in accordance with the possible direct tactics that are closest to the investigation and thus ensure their results in accordance with the desired social objectives in any traffic culture.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The aim of this paper is to provide community activities and the programs of some associations in the design of programs and planning mechanisms to achieve the objectives of the required traffic culture, all of which are components of a strategy that is supposed to be integrated and continuous and open to the relevant scientific production and the excretions of the traffic field in the society with its pros and cons And its successes with its effects and gains combined by one comprehensive goal is to achieve a culture of traffic safety reflected on the individual and society now and in the future.

Keywords: Civil society, associations, Traffic culture, Strategy, Civil society

مقدمة:

تحاول الدراسة الاستفادة من تشخيص المجتمع المدني للحالة المرورية ومن إسهامات بعض الجمعيات في إثراء النقاش حول أزمة السير من خلال نشاطاتها وفي ضوء قوانينها الأساسية، ويطفو على التحليل من البداية الطابع العام للعمل الجمعوي إذ يطغى البعد المناسبي وأحيانا الفلكلوري إن في وصف الواقع وإن في تشوف علاج النقائص والقصور الذي يبدو بين الفينة والأخرى للأعضاء المنتسبين لتلك المنظمات التي تبقى على عدم تخصصها في الغالب تقدم العون للدولة والمجتمع على فهم مشكلاته وتفهم استشعار مخاطرها المتتالية على الأفراد والأسر وغيرها، وتبقى نشاطات تلك الجمعيات صورة تعكس الحقيقة الاجتماعية للظاهرة المرورية في عمقها الجماهيري وبعدها الثقافي في تنظيمها المؤسساتي.

ولتعذر الاتصال المباشر وحتى الالكتروني بمكاتب تلك الجمعيات لنقل آرائهم وتصوراتهم للوضع والعلاج المناسب تم الاكتفاء بتحليل ما أوردته بيانات بعض الصحف اليومية في شكل خبر أو حوار مع مختص وهو النادر، وفي اقتصارها على الخبر ما يقدم فائدة مزدوجة لهذه الدراسة فهو خبر خام ينقل البيانات دون تفسير أو تأويل أو رأي وهو ما يتيح التصرف في البيانات لتشكيل المعلومات والبيانات لبناء المواقف إن في الجانب التشخيصي يصف الحالة، ويعري بنية الظاهرة المرورية التي منها ترسم معالم استراتيجية توليفية تسعى إلى ضبط فكرة الثقافة المرورية تعيين الفلسفة الاجتماعية التي يمكن اعتمادها في تأطير العمليات بوصفها معادلات عملية تفتح المجال لبناء أكثر من برنامج من مداخل النظم المعرفية كافة وتشمل الجوانب كافة، مما تجعلها أكثر تنوعا ولا تقبل السكونية بالنظر إلى الواقع المروري الدينامي أساسا ففي المقاربة الاستراتيجية تجتمع عوامل الرصد الواقعي والاستشراف للأفق والمستقبل القريب أو البعيد بناء على تقنيات كثيرة ليست من مطالب هذه الدراسة، وإن اعتمدت كشذرات هنا وهناك بطريقة حدسية أو استدلالية.

أولا: مدخل مفاهيمي عام

1.تعريف الدور الاجتماعي:

1.1. تعريف الدور: إن الدور هو أحد المفاهيم الأساسية في نظرية التحليل الوظيفي والتي تنطلق من مجموعة من المقولات، من بينها أن المجتمع كالكائن الحي هو نسق أو بناء واحد يتألف من عدد من الوحدات أو النظم، وأن هذه الوحدات متماسكة ومترابطة ومتساندة وتقوم بينها علاقات دائمة من التأثير والتأثر، وأن هذا النسق يقوم على مبدأ التكامل والتوازن، وأن العمليات والنشاطات التي تؤديها النظم والعلاقات التي تقوم بها تهدف في النهاية إلى المحافظة على نظام النسق واستقراره وتوازنه في مواجهة التغييرات الداخلية أو البيئية.

وهكذا فإن الدور "مفهوم حركي يرتبط بالسلوك ولا يتم بشكل عفوي أي أن له قصد معين ووليد التفكير والتدبير، وهذا القصد هو أداء وظيفة معينة ترتبط بمكانة شخص ما في ظرف بيئي بشري محدد وله في النهاية طابع تراكمي إنمائي ويرتبط بالقدرة على معالجة القضايا الجديدة المتولدة عن الحركة، وقد يكون الدور إلزاميا أو اختياريا كما قد يكون فرديا أو جمعيا "**(محمد السيد، 1991، ص ص 44-45)**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1. تعريف الدور الاجتماعي: "الدور الاجتماعي هو تتابع نمطي لأفعال متعلقة يقوم بها الفرد من الأفراد أو جماعة من الجماعات في موقف تفاعلي "**(يوسف القاضي، محمد زيدان، 1981، ص133)**، أو أنه" الممارسة السلوكية لحقوق وواجبات الموقع الاجتماعي الرسمي واللارسمي والمعايير والمكانة الاجتماعية المتمثلة في رموزها وعلاماتها" **(معن عمر، 1992، ص71)**، فالأدوار هي سلوكيات يتم أداؤها بواسطة أشخاص مميزين، وعادة ما تكون مرتبطة بإطار محدد ومتميز، وتتسم نسبيا بالاستمرارية والثبات ويمكن التنبؤ بها" وهو بذلك يتضمن مجموعة من السمات الأساسية.

فالأدوار الاجتماعية ليست مجرد حالات نفسية معنوية، ولكنها أحداث واقعية ملموسة تتأسس على مجموعات من الحقوق والواجبات مع وجود أنواع معينة من الوظائف، فالدور إذا هو سلوك ذو أوصاف معينة يمثل وحدة صغرى في إطار النشاط الذي يمثل وحدة متوسطة كل في إطار النسق الاجتماعي الذي يمثل وحدة كبرى.

ترتبط الأدوار الاجتماعية بمراكز اجتماعية معينة، إذ يعد المركز الاجتماعي أحد جوانب بنيان النسق الاجتماعي، ويمثل تصنيفا للكائنات الإنسانية، ويعتبر هوية ذات سمات معينة، فالدور الاجتماعي يعد مفهوما وصفيا لسلوكيات معتادة، ولا يعبر عن مجرد أشخاص مؤقتين، نظرا لأنه يعبر في جوهره عن مركز يمثل عناصر محددة في البنيان الاجتماعي، ويحدد نوعا من الحقوق والواجبات **(محمد علي، 1995، ص ص25-28)**، وفي إطار هذه الاتجاهات يمكن القول أن مفهوم الدور الاجتماعي عبارة عن نمط منظم من المعايير فيما يختص بسلوك الفرد أو الجماعة، فهو الجانب الدينامي لمركز الفرد داخل الجماعة أو الجماعة داخل المجتمع ويشير من الناحية التحليلية إلى عدد من الأبعاد الأساسية:

أ) القواعد: وتشمل القواعد التي تنظم الأفعال التي تتضمن التأثير وصنع القرار والتوزيع السلطوي للقيم داخل المجتمع، كما تشير إلي مطالب المجتمع من كل فرد يشغل منصبا أو يحتل مكانة معينة.

ب) التوجهات: أي الأفكار الخاصة بشاغل الدور، والتي تعكس القواعد التي يضعها المجتمع وشخصية القائم بالدور وإدراكه لمطالب وتوقعات من حوله.

ج) الممارسة: أي الأفعال التي يقوم بها شاغل الدور الذي يشغل منصبا معينا، وفيه يتم التركيز علي الفعل كما حدث لا كما يجب أن يكون.

وتمثل هذه الأبعاد نقاط ارتكاز لتحليل الدور الاجتماعي و تحديده، وذلك في إطار التفاعل بين تشكيل الدور، وشاغل الدور، الممارسة الاجتماعية للدور **(ماجدة ربيع، 1990، ص ص 18-20)**.

2.المنظمات الجمعوية

1.2 المنظمات: المنظمة بالمعنى الجمعوي وفقا لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام (1994)، تمثل كيانا غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر، وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات **(نجوى سمك والسيد عابدين، 2002، ص48)**، يشير هذا المصطلح أيضا إلى اتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري أو مؤسسة (شركة) لا تسعى إلى الربح ولا تعتبر جزءا من القطاع الحكومي ولا يدار لأغراض تحقيق الربح (البنك الدولي،1997)،كما عرفت المنظمة بأنها نسيج غير حكومي (غير ربحي)، وقد تكون كبيرة أو صغيرة مدنية أو دينية، وقد تعمل لصالح أعضائها فقط، أو لكل من يحتاج إلى مساعدة، بعضها يركز على القضايا المحلية، وبعضها الأخر يعمل على مستويات وطنية أو إقليمية أو دولية عالمية، وتعرف أيضا بأنها " تنظيم اجتماعي يستهدف غاية، ومن أجل بلوغها تحدد نشاطها في بيئة جغرافية بعينها أو في ميدان نوعي أو وظيفي متخصص فيه **(جابر السيد و أبو الحسن عبد الموجود، 2003، ص232)**.

فالمنظمات هي وحدات اجتماعية (تجمعات بشرية) تنشأ قصدا، وتعمد بناءها للوصول إلى أهداف معينة، وكلمة منظمة إشارة إلى وحدة قامت بناء على تخطيط قصدا بلوغ أهداف إذ تعتبر هذه الأخيرة أحد مكونات شرعنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنظمة، والذي يبين ضروب نشاطها المختلفة **(سيد جاد الرب، 1982، ص32)** فالمنظمة بالمعنى التطوعي كيان يقوم بأعمال وأنشطة لتحقيق أهداف معينة ويتم ذلك من خلال قيام مجموعة من الأفراد بأدوار مختلفة لانجاز تلك الأهداف.

وتختلف المنظمات حسب أهدافها، ويكون الهدف العام للمنظمات تقديم خدمات اجتماعية وإنسانية و سياسية، وتتنوع المنظمات حسب نوع النشاط الذي تمارسه فهناك منظمات سياسية كالأحزاب، ومنظمات اجتماعية كالجمعيات الأهلية، ومنظمات اقتصادية كالتجارية والصناعية وغيرها **(عبد الرحيم بلال،دس، ص38)** وتعمل المنظمات في المجال الجمعوي بين الدولة ومنشات القطاع الخاص والتي تهدف إلى تعظيم رأس المال الاجتماعي، بجانب الدفاع عن مصالح أعضائها والمصالح الوطنية، وتقوم بعمل طوعي دون مقابل كما أنها تختلف عن الأحزاب في أنها لا تسعى إلى السلطة **(هاشم الهادي، 2007، ص03)** .

2.2.الجمعوية: كلمة جمعوية من كلمة "جمعية" و يقابلها في اللغة الفرنسية (Association)، وترجمت إلى اللغة العربية إلى كلمات مختلفة في المبنى ومتقاربة في المعنى، فقد ترجمت إلى كلمة " رابطة " وتعني في هذا المعنى " جماعة رسمية منظمة"، تقوم بهدف متخصص ومحدد وفق قواعد قائمة، ولها مطالب ومصالح مشتركة بين أفرادها، وتتميز العلاقات بينهم بأنها غير شخصية وثانوية، ولكن المعنى الدقيق لكلمة "رابطة" يختلف عن الجماعات الرسمية، في طبيعة أهدافها، فهي محددة بدقة وبصورة مخصصة، ولكن عندما تضاف إليها صفة الطوعية يتغير وضع الجماعة المكونة لها، وتصبح جماعة متخصصة ومنظمة تنظيما رسميا، تقوم عضويتها على الاختيار الحر للأفراد، وغرضها لا يهدف إلى تحقيق الأرباح، كما ترجمت كلمة (Association).

وهذا تعريف "المنظمة الجمعوية " عبارة عن تنظيم رسمي يكتسب عضويته بالاشتراك، وله أهداف مشتركة ومحددة نسبيا، وتتشكل العلاقات بين أفراده من الاتصالات المتبادلة والاستجابات ذات الطبيعة الدائمة، التي تختلف عن مجرد الاتصال المؤقت، وعندما تضاف كلمة "طوعية" إلى منظمة تصبح في معنى الجماعة الاختيارية، ويصبح الهدف من نشاطها غير الحصول على الربح "**(أحمد بدوي: 1982، ص28)**، وبالتالي فهي جماعة ذات صفة اختيارية، مكونة من عدة أشخاص لغرض معين غير الحصول على الربح المادي، وتكون لها شخصية اعتبارية بمجرد إنشائها، ويتم شهر نظام الجمعية بالطريقة التي يقررها القانون **(أحمد بدوي، 1984، ص52)**.

ومنه يمكن القول إن الجمعية أو المنظمة أو الرابطة هي اصطلاح يعني كل "جماعة اجتماعية تأسست طوعيا، من أجل تحقيق أهداف رسمتها لنفسها، سواء في مجال الطفولة والشباب و المرأة والعمال وما يرتبط بهم من أنشطة تربوية اجتماعية تثقيفية أو ترفيهية ترويجية أو في مجال الحماية والمساعدة والخدمة الاجتماعية والاقتصادية لمختلف فئات المجتمع، فهي منظمات جمعوية تقوم بتوجيه وإعادة التوجيه والتنظيم وإعادة التنظيم للحياة الاجتماعية وعلى مستوى البنيات والأنساق الاجتماعية المختلفة.

ثالثا: جدلية (التغيير / النظام العام) في أيديولوجية المجتمع المدني

إن مفهوم المنظمات الجمعوية لا يمكن فصله عن مفهوم المجتمع المدني، لأن هذا الأخير لا يتحقق بشكل حقيقي دون جمعيات أو حركة جمعوية مستقلة ونشطة، فالجمعيات هي أهم الوحدات المركبة للمجتمع المدني إلى جانب الأحزاب السياسية والنقابات والنوادي، وللمنظمات الجمعوية تعريفات متنوعة ومحددات معيارية مختلفة من بلد لآخر حسب النظام السياسي والسياق الثقافي والاجتماعي لكل بلد، حيث توجد تسميات كثيرة فهناك تسمية "القطاع الأهلي" أو "الجمعيات الأهلية" في بلدان المشرق العربي، وتشير إلى الارتباط بالأهالي أو السكان في علاقتهم بالتفاعل المتبادل بين منظمات القطاع الأهلي من جهة والمبادرات التطوعية من جهة أخرى، كما يطلق على الجمعيات كذلك اسم "القطاع غير الهادف للربح "و"القطاع المستقل" و"القطاع الثالث "(الواقع بين القطاع العام والقطاع الخاص)، و"القطاع الخيري"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و"القطاع المعفى من الضرائب" أو "المنظمات غير الحكومية" التي تعد كثيرة الاستخدام **(فؤاد الصلاحي، 1997، ص17)**.

ومن التعريفات السائدة حول مفهوم المنظمة الجمعوية هو تعريف " المنصف وناس" الذي يرى فيه أن "المنظمة الجمعوية نمط من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وأنها هيكل من هياكل الإدماج السياسي والاجتماعي، وأنها تدريب فردي وجماعي على الاستفادة من المعارف ووضعها موضع التطبيق تحقيقا للنفع العام " **(أحمد الصبيحي، 2000، ص125)**، ويتحقق ذلك بواسطة الرغبة في الفعل التعاوني وتبني القضايا المشتركة والتنظيم الجماعي، وكذلك "العمل التطوعي الذي يعتبر شكل من أشكال المواطنة والعمل الاجتماعي في غاية الأهمية لأنه يتيح للأفراد المتقاعدين والعاطلين عن العمل وغيرهم من المهمشين فرصة الاندماج والتفاعل مع المجتمع والابتعاد عن العزلة والانفرادية" (نهاد حامد، 2000، ص28) ،"فالمنظمات الجمعوية هي"مؤسسات أو منظمات تطوعية خاصة تتبنى أهدافا متنوعة، وقد تنشط في مجال واحد رعاية المعوقين مثلا أو عدة مجالات الطفولة، المساعدات الخيرية والمعاقين"**(بودون وبوريكو، 1986، ص286)**، ويذهب آخر في تعريفه للمنظمة الجمعوية "بأنها تنظيم اجتماعي يتكون من عدد من الأفراد يهدف إلى تحقيق أهداف لا تتعارض مع قوانين وتقاليد المجتمع بغرض المساهمة في مواجهة احتياجات ومشكلات المجتمع " **(ثريا البرزنجي،2006)**

وهناك تعريفات تركز على الطابع الخدمي إذ يعرف قاموس مصطلحات الخدمة الاجتماعية المنظمة الجمعوية بأنها "جمعية منظمة تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية معينة، ولا تهدف إلى الحصول على الربح، لها وظائف وأهداف متنوعة قد تكون كونية أو قومية أو وطنية أو محلية، وتساهم بشكل متميز في مجال الخدمات الاجتماعية "(أحمد بوعجيلة).

أما تعريف هيئة الأمم المتحدة فجاء تحت تسمية المنظمة غير الحكومية واعتبرها مجموعة من المواطنين على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي بحيث لا تكون جزءا من حكومة ما، ولا تعمل من أجل الربح، وتشارك في إثارة قضايا تخص المجتمع"**(ستيفن ديلو،2001، ص 509)**.

وقد جاء في القانون الجزائري مستلهما بعض العناصر الهيكلية والوظيفية من بعض التعريفات السابقة إلى جانب تعريف الجمعيات الشهير الذي جاء في القانون الفرنسي لسنة (1901) الذي اعتبر الجمعية اتفاقية أو تعاقد، وينص القانون الجزائري 90-31 الخاص بالجمعيات على أن " الجمعية عبارة عن اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي، ولغرض غير مربح، ما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محدودة أو غير محدودة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي **(فهيمة شرف الدين، 2002، ص 39)**.

إن المنظمات غير الحكومية هي مجموعات من المواطنين يأخذون على عاتقهم انجاز مهام وتقديم خدمات تطوعا، إلا أن ذلك ليس متروكا للمحاولة والخطأ إذ تُعنى الدوائر الرسمية إلى تقنينه على نحو ما يضمن تقديم الخدمة المرغوبة تطوعا بلا تعارض مع سياسية الدولة ومشروعها الاجتماعي مما يجعل تلك المنظمات تحت مظلة المؤسسة الرسمية، وليس في ذلك سوى مأسسة للعمل التطوعي كي لا ينفلت جانحا إلى وجهة أخرى أو ينفلت منه إلى ما من شأنه أن تُمثل تهديدا ما، فإن هي كانت تلاقٍ بين المجتمع ودولته تحولت إلى تشارك نافع في رصد الأخطار ومتابعة ممثليها في الداخل وكشفهم مبكرا ليتم التعامل معهم وفي هذا المنزع المرغوب ما يفي أن المنظمات غير الحكومية تندرج في مسعى تفعيل مبدأ الاستشراك بين المواطن المتطوع والأجهزة الرسمية إعلاء للتفاهم والتعاون على متطلبات الوظيفة الاجتماعية الكبرى التي هي تقديم الخدمة للمجتمع في مسائل عديدة وقطاعات عديدة في وضع آمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا : في مأسسة الوظيفة الاجتماعية للمنظمات الجمعوية

تتكامل منظمات المجتمع المدني مع منظمات العمل التطوعي في تقديم خدمات اجتماعية وعلمية وتثقيفية، وفي كل المجالات التي يتضاءل فيها دور الدولة، لذلك يأتي دورها تصحيحي تكميلي إن كقوة اقتراح أو كقوة انجاز في عملية التنمية والتغيير الاجتماعي، إذ ترعى حقوق أو مصالح أو تطلعات أي مجموعة من الأفراد وفي جميع القطاعات الحضرية أو الريفية يسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويشارك في تطوير المجتمع، كما أن التنظيمات القبلية يمكن أن تكون منظمات مجتمع مدني إذ يمكن أن تتحول إلى منظمات جمعوية أو إقليمية تسعي لخدمة إقليم بعينه أو تتوسع إلى الوطن كله.

إن كثيرا من الدول ترغب بوجود المنظمات غير الحكومية لما لها من أهمية كبيرة تؤثر ايجابيا في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها وخاصة أن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح، وتتراوح مجالات عملها بين حقوق الإنسان، والمرأة، والعدالة والتنمية والأعمال الخيرية، والإغاثة، وتقديم المساعدة للمرضى والمعاقين وتطوير أنظمة التعليم، وتقديم العون للمتعطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم وبالتالي خلق فرص عمل لهم، وغيرها، إن أهمية الدور الاجتماعي الذي تؤديه منظمة أو مؤسسة منفردة من هذه المنظمات أو المؤسسات قد يبدو صغيرا ولكن أهمية ما تقوم به هذه المؤسسات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها، ولذلك حاولت مختلف دول العالم عمل تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير حكومية نشطة وقوية وفعالة ومن بين تلك الأدوار التي تقوم بها المنظمات الجمعوية ذات الطابع المدني في مجال السلامة المرورية التي تشكل بلا شك واحدا من أهم ما يشغل فكر الأفراد في المؤسسات الرسمية ونظيرتها على السواء لما تخلفه من مآسي ترتد آثارها اللامرغوبة لتشمل أفراد المجتمع ككل.

إن القانون يسمح بإنشاء مثل هذه المنظمات والتي تعمل على تحويل حرية المجتمع إلى واقع حقيقي له معنى مما يتيح حرية التعبير، يمكن من خلالها تحقيق مطالب الجماهير تحت ضغط كبير أو بصوت مسموع باعتبار أن الشخص منفردا لا يمثل صوته أهمية أو قوة في مواجهة سلطة قوية إن هذا قد يخدم الفقراء، والمظلومين والمستضعفين حيث تكون منظمات المجتمع المدني بمثابة أداة من الأدوات التي يمكن بها تقوية أصواتهم **(أحمد ملاوي، 2008، ص11).**

إن للأفراد والجماعات في المجتمع اهتمامات مختلفة ومتنوعة ومتباينة بالرغم من الفوارق بينهم سواء أكانت هذه الفوارق حسب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو غيرها، ولذلك فإن وجود منظمات مجتمع مدني تسمح لهم بممارسة حقوقهم بطريقة قانونية ومشروعة يتيح لهم التجمع وفقا لاهتماماتهم وميولهم بصرف النظر عن الفوارق القائمة بينهم، إن هذا بدوره يدعم التسامح، ويساند التعددية سواء داخل نفس المجتمع أو بين المجتمعات في حالة المنظمات الدولية.

يعتبر وجود منظمات مجتمع مدني عديدة ومتنوعة من خصائص المجتمعات المسالمة والمستقرة التي يسود فيها الاحترام الراسخ لسيادة القانون فقيام المؤسسات الدينية مثلا بدورها من حيث إعطاء الوعظ والإرشاد للمواطنين يساعد على صقل النفوس وتهذيبها مما يلعب دورا هاما في تخفيض معدلات الجريمة وبالتالي يستطيع كل من الغني والفقير العيش بأمن وسلام واستقرار اجتماعي.

كما أن العمل التطوعي يؤدي لراحة النفس والضمير وينمي الشعور بالاعتزاز والفخر والثقة بالنفس عند من يتطوع، حيث أن التطوع يقوي عند الأفراد الرغبة بالحياة و يفعمهم بالأمل والثقة بالمستقبل، حتى أنه يمكن استخدام العمل التطوعي لمعالجة الأفراد المصابين بالاكتئاب والضيق النفسي والملل لأن العمل التطوعي يولد الشعور لدى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هؤلاء بأهميتهم ودورهم في تقدم ورقي وازدهار المجتمع الذي يعيشون فيه**(مصطفى عبد السلام، 2005، ص ص 79 - 87).**

إضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، حيث تمثل هذه المؤسسات أحد أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن به مقاومة المركزية وإساءة استعمال السلطة الحكومية، عن طريق تشكيل جماعات ضغط لها القدرة على كسب تأييد أعضاء السلطة التشريعية حيث يعتقد البعض بأن وجود قطاع المجتمع المدني هو شرط أساسي ولازم لرسم واقع سياسي ديمقراطي.

كما تقوم منظمات المجتمع المدني بتنفيذ برامج متكاملة في كافة مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية مثل برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية، وبرامج مساعدات المرضى، وتقديم العون والمساعدة للراغبين بالزواج ومساعدة أسر المعوقين وإقامة المراكز الاجتماعية للشباب وتأمين وجبات طعام للفقراء والتكفل بالمدمنين ومحاربة الآفات الاجتماعية وتنمية الوعي البيئي بين المواطنين والوعي المروري بين السائقين أو الراجلين وغيرها من الأعمال التي تقوم بها المنظمات الجمعوية.

وتسهم هذه المنظمات في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل، لأن الفقر مولد للانحراف والجريمة، إذ تشير الدراسات إلى أن أغلب مرتكبي الجريمة ينحدرون من أسر فقيرة. **(خالد القصيبي، 2007)**

كما تتبنى منظمات المجتمع المدني برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة وحمايتها، بالإضافة إلى برامج النظافة والتشجير وتدوير المخلفات مثل جمعيات المحافظة على البيئة وجمعيات حماية الطبيعة، كما تعمل منظمات المجتمع المدني على تدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية وخاصة في المناطق الريفية والعمل في مشاريع الرعاية الصحية مثل جمعيات رعاية الطفولة والأمومة، أما في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات تساهم منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في متابعة قضايا المعتقلين والسجناء السياسيين وعمليات الاحتجاز غير القانونية.

ويمثل العمل الاجتماعي داخل منظمات المجتمع المدني فضاء رحبا ليمارس أفراد المجتمع ولاءهم وانتمائهم لمجتمعاتهم، كما يمثل أيضا مجالا لتفعيل مهارات الأفراد وبناء قدراتهم، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقديم بعض الآراء والاقتراحات البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي في إيجاد حلول للقضايا والأمور المعقدة والشائكة.

خامسا: قراءة في نشاط الجمعيات ذات الطابع المدني في المسألة المرورية

مثلما سبقت الإشارة إليه فقد تشكلت جملة من العوائق البحثية أمام أعضاء فرقة البحث من أجل سبر أغوار نشاطات وبرامج الجمعيات ذات الطابع المدني لمعرفة درجة إسهامها في المسألة المرورية بالجزائر، لذا فقد كان الإجراء البديل منطلقا من محاولة رصد تلك النشاطات اعتمادا على ما تنشره الصحف اليومية في تغطيتها الاعتيادية للأحداث الجارية على أرض الوطن، وفي صنوف ومجالات الحياة المختلفة والتي يشكل موضوع السلامة المرورية واحدا منها، ويعرض الجدول (02) و (03) الذين يردان في آخر هذه الدراسة محاولة في تحليل مادة علمية تم جمعها من خلال أرشيف الصحف اليومية التي تصدر من مختلف المؤسسات الإعلامية في الجزائر، من أجل إبراز درجة الاهتمام التي توليها الجمعيات بموضوع البحث ومتصورها نحو الحلول الممكنة التي من شأنها المساهمة في التقليل من آثار المشكلة المرورية بالجزائر، ففي الجدول رقم (02) تتوزع الأنشطة التي قامت بها عينة الجمعيات المدنية من خلال الأخبار الصحفية حول مسائل التثقيف المرورية وإشراك الهيئات والمؤسسات في هذه العملية مثل جمعية طريق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلامة في الجزائر العاصمة، وجمعية أمل وغيرها من الجمعيات كما هي مرصودة في الجدول المذكور أما النقاشات فقد دارت حول انشغال مركزي رئيسي هو النظر في الأفق لتنظيم المرور وما يرتبط بالعملية المرورية من عناصر ومتغيرات كإنشاء شبكة وطنية لرخص السياقة وتعزيز القانون المروري بمواد ضابطة أكثر وضوحا تمنع عنها الوهم والتأويل وإخضاع سائقي المركبات إلى فحوصات بسيكوتقنية وإدراج مادة الثقافة المرورية في المنهاج التعليمي في جميع الأطوار ومنها تنظيم نقل الأشخاص للمسافات الطويلة وتفعيل مقترح 85/06 القاضي بتركيب جهاز أو علبة سوداء كالتي توضع في الطائرات وتلاحظ الاقتراحات في هذا الشأن أن الأمر لا يتعلق بنقص في القانون بقدر ما يتعلق بتفعيل تقليل الأثار المادية غير المرغوبة كما أن التأكيد للمستوى العقلي للسائقين مطلب يفرضه حال الأزمة المرورية خصوصا سائقي الوزن الثقيل أو السائقين المحترفين كما يعتبر فرض الرقابة الصارمة على العربة من العوامل التي يجب أن يدركها السائق والمواطن لأهمية السلامة التقنية لتأمين الاستخدام الصحيح لها، ويتم ذلك بالوسائط كلها في صورة إعلام مروري يتشكل من حملات تحسيسية أو من برامج تعليمية تشمل المدارس المدارس العمومية ومدارس السياقة، وفوق ذلك فإن العناية بالطريق وبإشارات المرور جميعا تترادف في كل معقد يمثل المكونات الأساسية للعملية المرورية ويستوجب من أي استراتيجية منشودة أن تنظر فيها بالتفصيل من فلسفة مرورية في المجتمع تجعل من حفظ الأرواح مستهدفها الأساسي لتجنيب المجتمع الآثار السلبية الناتجة عن الأخطاء البشرية والتقنية تلك هي النظرة الوصفية لمكونات المجتمع المدني في تشخيصها للواقع المروري وأهم مقترحاتها لتحسين الوضع وعرض البدائل الممكنة وهو ما تحاول الدراسة الإستفادة منها في رسم معالم استراتيجية للسلامة المرورية في المجتمع الجزائري إنطلاقا مما توضح المعلومات الواردة في الجدول رقم (03) في آخر الدراسة.

سادسا: المجتمع المدني في الجزائر والمسألة المرورية: في سبيل استراتيجية للتثقيف المروري

يمثل المجتمع المدني ومن أي تعريف نظر إليه عمق الحياة الاجتماعية والثقافية لأي شعب من الشعوب، وهو في الغرب أكثر فعالية منه في الشرق لعوامل ترتبط بتاريخ كل جماعة ثقافية ولدواعي عديدة كالاعتبارات السياسية والتمكن من الحرية الفكرية والتمتع برحابة وثقافة الاختلاف والشؤون كافة، إذ حالة المشرق ساحة مد وجزر وكر وفر لا تزال المراوحات فيها بين الحاكم والمحكوم حذرة وقلقة وقليلة الإنتاج وهو ما يعنى الحاجة إلى تعلم اجتماعي لثقافة الاختلاف التي تجعل من الصراع حوارا منتجا للأفضل للمختلفين جميعا، أفراد كانوا أو منظمات ومهما كان نشاطها، وتأسيسا على ذلك فإن التمكن العلمي هو قاعدة العمل المدني وأساس الجدوى الحضارية لمنظمات المجتمع ولعل ذلك ما ينشر ظواهر التردد والضعف والقصور في إسهامات جمعيات المجتمع المدني في الشرق إذا ما قيست بشبيهاتها في الغرب، ولا عجب عندئذ أن يرى الفيلسوف الألماني جورج فلهلد فريد ريك هيجل (1970-1831) في مؤسسات المجتمع المدني ((ضرورة بشرية لا غنى عنها وبدونها قد يكون الناس مجرد جمهور لا تأثير له، وأن ارتباطات الفرد بمختلف هذه الجمعيات هي التي تضفي عليه أهمية كبرى ودورا يذكر)) بل واعتبر الانتساب إلى جمعية ما شرط لاكتساب المواطنة لأن بقاء الفرد منعزلا يسهل قمعه من طرف السلطة مما يؤدي إلى إضعاف المجتمع واختلال التوازن داخل الدولة بين المجتمع والسلطة. **(رابح لونيسي، 1998، ص 140)** فقوة المجتمع المدني في الغرب ضرورة إنسانية للبقاء وحفظ الوجود وموجات الصراع الطبقي في التاريخ السياسي الغربي، لذلك هو أكثر تنظيما ووافر الحصانة في مجال الرأي والفكر إذ يقوى على المقارعة إذا فرضت التحديات ذلك في الزمن الذي يملي الفعل المدني بأي اتجاه ودون استثناء مجابهة الحكومات بلا تهيب ولا تخوف، وهي بذلك تلعب دور الحاكم بتوجيه أو نقد أو اقتراح لا يقبل النقض للسياسة الحكومية في الشؤون الداخلية كما في كثير من الشؤون الخارجية.

ولأن العالم الثالث كان أرض غرب بالاستعمار الاستيطاني أو الاستغلالي أو الاتجاري فقد جعلت مثاقفة كان فيها هو المولع أبدا بإتباع الغالب، مما جعل مشروعا تشكيل مجتمع مدني إن في مرحلة الهيمنة الغربية المباشرة وإن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مرحلة الاستقلال وتكوين الدولة الوطنية ومن هذا العامل التاريخي كان نشوء جمعيات ساهم بعضها في ترسيخ التحرر ويحاول بعضها الآخر القيام بعمل في مستوى المشروع الاجتماعي بعد الاستقلال لتحقيق التحصين الثقافي والأخلاقي للشخصية القومية والدفع باتجاه تقوية المناعة الذاتية لترسيم الاستقلال الوطني وتثبيته وحفظه.

ولذلك لا يكون صحيحا في حياة الأمم الحديثة القول بخطورة المنظمات الأهلية على نظام الحكم والدولة إلا إذا جاء نشاط تلك المنظمات إلى وجهة جامحة " يغيب على الكثيرين أن قوة المجتمع المدني هي تقوية الدولة إذا كانت مختلف الجمعيات تقوم بمهامها كما يجب دون عراقيل تذكر لأن من مهام الجمعيات غير السياسية في الدولة الحديثة المساهمة في مساعدة المجتمع الذي تمثله وخدمته مما يؤدى إلى التخفيف من أعباء الدولة المالية والاجتماعية" **(رابح لونيسي، 1998، ص 141)**

إن تنظيم حركة السير في المجتمع لا يمكن أن يكون حكرا على الأجهزة الرسمية للدولة الحديثة رغم أنه من أوكد مهامها، إذ تسعى السلطات إلى إدارة المرور على النحو الذي يحفظ الإنسان ويؤمن للمجتمع الاستفادة من مورده البشري بشكل يحمي المصلحة العليا للبلاد ويمنع عنها عوامل التقويض التي من شأنها الحد من عطائها ومن قدرتها على الإنجاز في جميع مستويات الفعل التنموي الاقتصادية والثقافية في السلم والحرب، إذ في موت الآلاف وتحييد آلاف أخرى عن ميادين العمل والإنتاج هدر للإمكانيات البشرية المتاحة أو الممكنة الإتاحة لاحقا وإعاقة ما يمكن أن تقدمه من إضافة إن إلى الإنتاج الوطني وإن في عدة الأزمة إذا لزم الأمر، ولذلك يتحدد مجال للعمل يستوجب أن يكون المجتمع المدني دور حاسم، ففي العمل التثقيفي يطال نشاطه الحياة اليومية للمواطن وبذلك يكون أقرب في التأثير في سلوكه واتجاهاته وتصوراته للظاهرة المرورية باعتبارها ظاهرة اجتماعية في المرتبة الأولى أي أنها تعكس ثقافة المجتمع وتمثل المرجعية القاعدية للسلوك المروري ويكون حينئذ في دور المجتمع المدني تخلف ثقافة مرورية ينسجم فيها العرف المروري مع يقينيات العلم وتلك توليفة ترفع راية النجاح في إقامة أنظومة الثقافة المرورية المتجددة والمتجذرة في منبغيات العلم وأهداف المجتمع في تشييد ثقافة السلامة المرورية لتندمج في بنية العوائد المرورية وفي النفاذ إلى الأفراد والجماعات الاجتماعية أمكن وأسرع وأنجع أن تكون المبادأة من الجمعيات المدنية لما لها في المجتمع من نفوذ وتمثيل وقوة إقناع، إذ كلما ازداد إنخرط الأفراد في نشاطاتها ازدادت توغلا في الحياة الاجتماعية وامتلكت بالتالي الاحترام الاجتماعي الذي يجعلها أقرب من شرائح المجتمع وأقدر على رصد انشغالات الناس واقتراحاتهم في الشأن المروري كما في سواه، ومن هنا فإن الإصغاء إلى آراء الجمعيات ذات الطابع المدني في المسألة المرورية بالجزائر منهم من يساعد في حسن تحليلها لكشف متصور المجتمع في الاستراتيجيات الممكنة للخروج من دائرة الأزمة المرورية وما يترتب من مهالك من حرب الطرقات.

والإستراتيجية مفهوم ينهض من مجموعة افتراضات نظرية وفكرية مرتبطة بالأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وهي ليست فكرا جامدا، إن دراسة واقعية للحاضر في ضوء متطلبات المستقبل وتتمثل في إجراءات تنفيذية معاصرة في إطار رؤية تنظيميه للتطور المنظور للمستقبل، وبهذا المعنى فإن الظاهرة المرورية تحتاج إلى إستراتيجية عمل تقوم على مبدأ استشراك أكثر من طرف وفق خطط مدروسة ومتكاملة إنما في كل تتآزر أجزاؤه ووظائفه لحفظ الأرواح البشرية من مخاطر السير في الطرقات سواء كان الأفراد في موقع قيادة المركبات أو راجلون أو ميكانيكيون أو رجال أمن أو مواطنون عاديون طالما أن قضية المرور هي مسؤولية الجميع :المؤسسات الرسمية و منظمات المجتمع المدني والأسرة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، ويبقى حفظ النفس غاية الإستراتيجية المنشودة وحفظ ما يترتب عن إزهاقها من أثار اجتماعية واقتصادية تضغط بثقلها على المجتمع وتحرمه مما كان يمكن أن يدخل في عمليات التنمية المستديمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشكل عملية وضع الإستراتيجية عملية بحث عن أفضل الأساليب والطرق والأدوات لتحقيق الأهداف القومية، وإستراتيجية كل دولة مرتبطة ارتباطا وثيقا بوضعها وقواها المادية والمعنوية. **(محمد عزت المصري، 2008، ص 123)**

وقد حاولت الصحافة الجزائرية المكتوبة أن تواكب نشاطات المجتمع المدني ورصد مداراتها وأهدافها والمقترحاتها التي انتقبت من فعاليات معينة وذلك من خلال نقل الأحداث كخبر أو من خلال حوارات مع خبراء في موضوع المسألة المرورية غير أن الخبر الصحفي كان هو السائد في مقابل الأنواع الصحفية الأخرى، ورغم أن المقال والعمود لا يكتفي بالنقل الحيادي للحدث أو النشاط ويسهم في تكريس رؤية خط تحريري معين، فإن الخبر الحامل لنشاطات المجتمع المدني في المسألة المرورية يبقى ذو فوائد في مستوى البحث عن الإستراتيجية الممكنة إذ هو يصور أراء الناس ومقترحاتهم في تحسين الوضع المروري إلى وضع أفضل تزداد فيه السلامة المرورية وتقل فيه المخاطر والآثار الهدامة، ذلك لأن الخبر الصحفي يمنح الباحث فرصة التعامل مع بيانات خام يستطيع أن يشكل منها رؤية المجتمع المدني وخطط عمل في المستوى العملياتي تستجيب لأبعادها الفكرية وتضع هواجس الفاعلين المروريين في الاعتبار، وهو ما يمكن أن يقوى قابلية التنفيذ من جهة ويجعلها صالحة للتمدد إلى أوسع جغرافيا اجتماعية.

فالخبر الصحفي أقل ذاتية من بقية الأنواع الصحفية الأخرى، إذ يقوم بوظيفة الاطلاع أكثر من تقديم معلومات متجددة، وهو يهتم أساسا بالحدث (بنتيجة الحدث) و(الجديد فيه) فلا يفسر أو يعلق أو يقوم أو يحكم، كما أنه يتناول شريحة صغيرة من الواقع، وهو أقدر على تجسيد مبدأ استمرارية الإطلاع **(نصر الدين لعياضي، 1994، ص ص 23،22)** لذلك فإن الاعتماد على الخبر من تخريج مقترحات جمهور المنظمات المدنية يمنح الاطلاع على ركائز العمل الإستراتيجية المطلوبة لتحقيق للسلامة المرورية والحد من مظاهر الأزمة التي تأخذ بالاستفحال كل سنة.

لقد اتضح من تحليل الأخبار الصحفية التي نقلت اقتراحات ناشطي المجتمع المدني تركزت على مجموعة من المكونات تأخذ الطابع تنازليا فمن قائد المركبة إلى البرامج المدرسية إلى دور المجتمع المدني وصولا إلى مدارس السياقة وجهار أمن الطرقات فمن بين23 جمعية من جمعيات المجتمع المدني (أنظر الجدول 03) غطت الصحافة المكتوبة بعضا من نشاطات وفعالياتها التحسيسية المتعلقة بالمسألة المرورية كان الانشغال موزعا على مكونات العملية المرورية في الجدول أدناه:

لقد كان قائد المركبة محل الانشغال الأول وقد اتسعت الآراء في هذا المكون إلى جوانب عديدة، فمن طالب بمقاربة تربوية تثقيفية إلى مصر على المقاربة الردعية في حق الذين يظهرون سلوكا قياديا راعنا، وبين المقاربتين المذكورتين مجموعة من المقترحات التي تدور في فلك كل منهما، ففي الإعداد التربوي للسائق يبرز دور الحظائر المرورية لتعليم النشء بوصفهم سائقي الغد، وإعداد منهاج تعليمي في المدرسة الجزائرية يشمل مختلف المراحل التعليمة يتعلق بالوقاية المرورية، وفي هذا دعوة للاهتمام المبكر بإعداد السائق من جهة وإشراك لمؤسسات التربية في مهمة محاربة الأزمة المرورية والحد من آثارها، على أن تكملها خطط وتتابع الإعداد التربوي للسائق من خلال آليات وأساليب ووسائل ترفد مهمة المدرسة المذكورة وتعززها كتوعية السائق بأهمية استعمال القطع الميكانيكية الأصلية لما ثبت بأن القطع المنسوخة عنها تمثل خطرا على المركبة والسائق ومستعمل الطريق لذلك فإن الحاجة تدعو إلى تنقية السوق منها ومنع ترويجها وتداولها في السوق وهي مسؤولية المؤسسة الرسمية في المحل الأول، ويتحمل السائق بدوره قدرا من المسؤولية في هذا الشأن لأنه الضحية الأولى المحتملة لنتائج استعمال القطع الميكانيكية غير الأصلية.

وتلعب المطويات التحسيسية دور المنبه والمرشد والمثقف الدائم إن هي استعملت وفق إستراتيجية محكمة كأسلوب تعليم منظم، وترفق بدورات تحسيسية لترشيد الوعي المروري للسائق بعيدا عن الدعاية الشكلية في مناسبات فلكلورية محدودة، وبهذه الصورة تجد جهود التربية المرورية المدرسية احتضانا لا يكفل لها الاستمرار فحسب إنما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقوي مردودها العلمي في جعل ثقافة السلامة المرورية نمط سلوك جمعي يشمل فئة السائقين وينفذ إلى المجتمع بأسره ليشيع مفعولية الدور المدرسي في إطار عمليات تعزيزه ودعمه كما هو مقترح من آليات أخرى، ويتجاور مع الانشغال بالسائق أيضا الاهتمام بمحبي السرعة إذ في المسابقات الرياضة فرصتهم الآمنة، فلا تكون الرغبة في السرعة تهورا بل رياضة منظمة، وهذا يستوجب العناية الدائمة بالمؤهلات الجسمية والعقلية والنفسية لمترشحي الحصول على رخصة القيادة.

ولأن السائق رغم مركزيته ليس بالفاعل المروري، فإن تربيته هي نفس أهمية ردعه إن اقتضى الأمر ذلك وفق القانون، وهذا ما يستوجب تجلية الأبعاد النظرية والفلسفية من قواعده حتى لا يحل التأويل الخلافي محل المقصد المشرع وهدفه ويتيه المعنى بين رجل الأمن والسائق المحترف أو المواطن العادي.

هكذا يشكل الاهتمام بقائد المركبة اهتماما بما يصاحبه من أطراف أخرى ما يجعله كلا وإن بدا فردا يجمع بين التربية والقانون والأمن المروري بما يقتضيه من خبرة لخدمة الظاهرة المرورية، ولذلك فان الحماية المدنية يمكنها أن تقوم بدور الوقاية من حوادث المرور وبالتدخل في الحالات الاستعجالية بصورة فعالة وهو ما يتطلب منها إعداد كوادر مؤهلة وكفأة للقيام بذلك.

ولا يستثني المجتمع المدني دور المنهج الدراسي لذلك فهو يقترح أن تخصص مناهج للتربية المرورية في نظام التعليم الرسمي، وأن يشمل العمل الثقافي التنسيق مع المدرسة في وضع خطط تربوية وتأطيرها، كل ذلك يتم وفق رؤية موحدة تجمع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى في المستوى اللانظامي، خصوصا في الوسط الأسري الذي يكون فيه التقعيد الثقافي الاجتماعي الأول للفرد، شرط أن يكون التكامل والانسجام بين كل تلك العوامل المؤسساتيه واللامؤسساتيه، وتكون المعرفة المرورية قسمة مشتركة بين تلك العوامل فتظهر الأبعاد المجتمعية في مناهج التربية المرورية في المدرسة وتتفتح مؤسسات المجتمع الأخرى على المعرفة العلمية، والقانونية لتمارس دور التنشيء الاجتماعي على هدى من العلم والخبرة مستفيدة من تجارب الأمم الأخرى في تلاقح حضاري منتج، وبهذه الكيفية يتعزز الأساس المعرفي للإستراتيجية الثقافية للمرور فتصير ذائعة بين أفراد المجتمع، وتتحول إلى موجهات قيمية ومعرفية للسلوك المروري السليم.

فالمعرفة تتطور وتتجدد في عصر الانفجار المعرفي والانفجار السكاني وزيادة التلوث البيئي وتعاظم الطموح والآمال عند الأفراد والمجتمعات ويقضي ذلك بإعداد ما يصلح للعصر وما يساعد المتعلم على فهم الجوانب الايجابية في ثقافة العالم، أي أن تقدم المعرفة ما يساعد على تنمية التفكير العلمي والتفكير النقدي والإبداعي لدى المتعلم. **(جودت سعادة وعبد الله ابراهيم،2001 ، ص402)**

وفي تزاوج المعرفة بالحاجات الاجتماعية ما يشرعن للمنهاج المدرسي للتربية المرورية ويجعل منه آلية مدرسية مقصودة، وممارسة اجتماعية تلقائية في يوميات الناس ضمن أكثر من خطة عمل تنضوي في إستراتيجية تربوية للثقافة المرورية وهو ما من شأنه أن يمد المجتمع بحظوظ النجاح إن في تشكيل ثقافة للسلامة المرورية وإن في محاربة الأزمة الاجتماعية للمرور، ويمكن للمنهاج الدراسي المرتقب أن يقوم بأكثر من وظيفة:

فهو وسيلة المجتمع و التربية في تحقيق الأهداف المطلوبة.

وهو إطار لا عداد المواطن الصالح للمجتمع المعاصر و مجتمع المستقبل.

وهو البيئة التي يصنع في اطارها الأفراد بصورة سوية و ينمو نموا سليما.

وهو يمثل ويعبر عن اتجاهات المجتمع و هيئاته المختلفة و عن قيمة تراثه و عاداته و تقاليده وعن التراث الإنساني الرائع . **(محمد مجاور وفتحي عبد المقصود، 1972، ص166)**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبنظرة سوسولوجية للمنهج المنشود تقوم من ترابط جميع العوامل المدرسية والاجتماعية وبيداغوجية يكون المنهج تعقيدا كليانيا، يساعد في إحداث التغيير في مستوى الفرد وهو ههنا الفاعل المروري وفي مستوى المجتمع ككل، والمنهج حينئذ يصير "موضوع بناء اجتماعي ومنتج عملياتي يمكنه التحقيق والتأسيس من خلال تحويلاتها، والتغيير في القوى والمنابع أو المصادر ووجود الصراعات في المعايير ورهانات القوى،... أي أن كل ما يحقق داخل المؤسسة وفق هذا المنظور يشكل العديد من الأسئلة..."

ويقتضي هدف الإستراتيجية التربوية في المدرسية لتكوين مواطن يحمل ثقافة مرورية متجددة معايير التأصيل الاجتماعي والتحيين العلمي من منطلق تربوي وغاية تربوية جامعة هدفها حفظ النفس وترقية المجتمع، لأن ما ينسجم والمجتمع الجديد الذي هو "مجتمع غرضي خطط له تخطيطا شاملا ليصبح منطقة جذب لإعداد من البشر وليحقق أهدافا معينة، ولذلك فإن إبراز التخطيط كأساس في قيام المجتمع الجديد لا يمثل في حد ذاته تعريفا متكاملا وإنما المقصود هنا ما يتضمنه من إمكانية وشرعية ومنطقية التطوير في مواجهة المشاكل التقليدية " **(مريم مصطفى وعبد الله عبد الرحمان، مصر،2001، ص ص 51-52)**

ويظهر أن التخطيط هو سمة المجتمع الجديد، أي شيوعه ليشمل جميع مناحي الحياة، ولذلك فإن المنهاج المدرسي مدعو إلى أن تكون له خطط وأدوات تضمن نجاحه ضمن الإستراتيجية الوطنية العامة التي تجمعها غايات مشتركة أهمها بقاء الإنسان ورقيه، ولهذا وجب النهوض من فلسفة تربوية حاملة لفكرة عن الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتنظيم المرء وما يرتبط بذلك من متغيرات المكان والزمان والفرد والجماعة لاستخلاص الأهداف العامة ومنها التدابير العلمية المطلوبة الذي يحدد العمل المدرسي مساراته ومقوماته إن في الأساليب أو المنبع أو الوسائل وصولا إلى تخريج مواطن صالح للتعامل مع الظاهرة الاجتماعية المرورية باعتبارها ظاهرة اجتماعية بعلم ومرونة وتحكم وتذهب اقتراحات جمهور الجمعيات المدنية في الجزائر إلى الإشارة إلى شرطيات العمل الدراسي لتفعيل دور المسجد وباقي الجمعيات الأخرى وحملات التوعية والتحسيس بالتنسيق مع مديريات التربية وصولا إلى حجرات التدريس.

وهكذا فإن المجتمع المدني يصير رأسا في العمل المباشر في التنسيق والتفكير والتنفيذ وكل منظماته تحتاج إلى أن تكون مؤهلة لمواجهة الأزمة المرورية بالتثقيف الذي هو من التنشئة المرورية اليومية أثناء التقرب من الناس وبإنشاء النوادي المتخصصة في كل الرقعة الاجتماعية الممكنة لاسيما التي تضم شرائح الشباب والأطفال.

وليس الراجلون غير معنيين بالشأن المروري فهم بحاجة إلى توعية دائمة وفاعلة بعيدا عن المظاهر الاحتفالية الشكلية بكافة الوسائط الممكنة كالمطبوعات والحظائر المرورية ومن خلال دروس عملية تكون منها الفوائد والعبر، وكذا فإن مقننة المرور تخضع لمتطلبات التجديد في مسائل الجزاء تحسبا للإهمال واللامبالاة أو الرعونة والطيش ليكون الضبط الاجتماعي حاضرا بالشكل المناسب وهذا يتلازم مع السياسة المرورية نصا وروحا وبفرض أن يكون القانون المروري يعيش حينه ولا يتخلف عن الحدث في جانبي التربية والردع سواء تعلق الأمر بالسائق أو الراجل أو المركبة، فعلى السياسة المرورية أن تمنع الصناعات التي لا تتلاءم مع المعايير العلمية والعالمية أن تشق طريقها إلى السوق الجزائرية، مركبات كانت أو قطع ميكانيكية، ومطلوب في القانون أن يكون واضحا أشد ما يكون عليه الوضوح لتحييد مواده عن التفسير بالهوى والمصلحة وسواها مما قد يكون لعقل الغش والتحايل فيه نصيب.

ويقترح المجتمع المدني أن يشكل لجنة تقنية للمراقبة الحظيرة الوطنية وأن تكون سيدة في التدابير التي تنفذها لضبط حركة شراء واستراد المركبات ولوازمها الميكانيكية الأخرى وفوق ذلك فإن جهاز الأمن يقوم بوظيفة اجتماعية واقتصادية وثقافية ويحتاج إلى مهمة الردع للمخالفات والتجاوزات إلى تنسيق مع المؤسسة التربوية والإعلامية لجعل الردع القانوني آلية من آليات الضبط الاجتماعي وجعل هذا الأخير آلية تربوية كهدف رئيس وليس مدارس تعليم السياقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سوى وسيلة تربوية عليها ماعلى المدرسة من مسؤولية إذ لايكون دورها منحصرا في نيل رخصة السياقة كما يحصل غالبا إذ المطلوب منها تكوين (تكوين السائق) الذي يسير الحياة على نفسه ويجعلها على الآخرين ميسورة.

يفرض التحدي أن يصبح الهدف الأول للتعليم هو تحرير الإنسان ويصبح هدف التربية هو التحرير عن طريق تنمية الإنسان كعضو في جماعة وهذا معناه تنمية الإنسان أي تحريره وتنمية الوعي بشخصيته وقوته في حسن استخدامه للظروف المحيطة به أي دفعة بعيدة عن دائرة الاستبعاد والقهر والتسلط، وخلق كل الجوانب الإبداعية والنقدية لديه حتى يستطيع أن يعيش في البلد الحر المنشود. **(نبيل بدران، 1993، ص75)**

ويعني ذلك بالعودة إلى الاقتراح المركزي لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر أن الإستراتيجية المرغوبة تجعل من حفظ الإنسان والمواطن والمجتمع أساسا لجميع الإجراءات والتدابير وهكذا فالفلسفة التي تنهض من افتراضاتها يكون المبدأ الإنساني فيها الداعي والغاية ويلحق بذلك من خطط عملية تلحق بالتربية والمنهاج المدرسي وبتربية السائق والمنهاج المدرسي وتربية السائق ومهام المؤسسات الرسمية واللارسمية إنما يندرج في نفس الغاية وإن تنوعت فنيات الإجراء والإنجاز بحسب المكان والزمان.

ومن ذلك المقترح أن الاهتمام منصب على العنصر البشري وعلى المسألة التربوية للمرور ومنه فإن مجموعة من البرامج التربوية والإرشادية تشكل المكونات الفاعلة في إستراتيجية المقترحة ولأنها تتعلق بالإطار البشري ومحورها هو الإنسان فإن ذلك يعني أن تقدم من مبدأ التغيير السيكولوجي بهدف التغيير الاجتماعي والثقافي على مستوى المجتمع كله وينسجم ذلك مع مايقدمه روجرز (rogers) حيث يبرز دور وسيط التغيير في عملية التنمية وبخاصة في التغيير السيكولوجي اللازم لتبني التجديدات وتتضمن هذه العملية المراحل الخمسة الآتية:

(1. الوعي 2. المصلحة 3. التقييم 4. الاختبار5. التبني)

ويرى أن غياب الوعي والدوافع من أهم معوقات قبول التغيير **(مريم مصطفى، 1997، ص 46)**

وهكذا فإن بناء برنامج أو أكثر لتعديل سلوك الفاعلين المروريين هو حاجة في الإستراتيجية الشاملة للتغيير ويمكن أن يشمل ذلك بيئة الفاعلين الاجتماعية والتربوية والثقافية دون أن يغفل الأهداف الكبرى للمرور بوصفه عملية اجتماعية واسعة الانتشار عظيمة التأثير على الوظائف الاقتصادية والسياسية للمجتمع في الجزائر كما أن برامج الإرشاد والتوجيه الأخرى تكون جزء في المستوي العملياتي للإستراتيجية الشاملة.

وتنهض إستراتيجية ثقافية للسلامة المرورية من مصادر متعددة وتقوم على مبادئ ولتحقيق أهدافها، فالإنسان هو هدفها إن في تكوينه أو حفظ سلامته الجسمية أو العقلية أو الاجتماعية كما أنها تعتمد على عقله وضميره وسعيه الدؤوب لبلوغ الكمال، كما أن المجتمع هو غايتها إذ ترمي إلى تكريس نظامه الاجتماعي في العدل والمساواة والتعاون التكافل وحفظ المصلحة العامة وتكريسها لمكونات وخصائص المجتمع الجزائري المعاصر من غير إغفال الانفتاح على المجتمعات الأخرى للاستفادة من التجارب العالمية في ضبط الظاهرة المرورية على نحو أقصى ما أقرته المعرفة العلمية.

وتحاول أن تكون استراتسجية دينامية بعيدة عن السكوينة إن في مجال التربية المقصودة أو التربية اللامقصودة ومن دون استثناء للقطاعات الفاعلة الأخرى في المجتمع فالمنظومة القانونية والأمنية والأخلاقية جميعها مجالات للتغيير في إطار التكامل بين التربية والمجتمع ذلك التكافل الذي يمكن أن يجد ركائز في تاريخ المجتمع الجزائري فتحليل تاريخ المجتمع يمنح فرصة حقيقية للنجاح لذلك وجب تفعيله للاستفادة من الأخطاء وتقييم التجربة بعلم وتحقيق موضوعي فهي إذن إستراتيجية للتغيير لأجل السلامة المرورية عقلانية وتوجيهية وسياسية إدارية وتقلع من أهداف المجتمع الجزائري في حفظ المواطن والوطن من أخطار المرور كافة.

أما مبادئ الاستراتيجية فهي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المبدأ الإنساني: طالما أن مقصدها ومسعاها هو حفظ النفس البشرية والعمل على تجنيب المجتمع آثار إرهاب الطريق كما في وصف بعض الأدبيات.
- المبدأ التنموي: إذ هي في خدمة التنمية المستدامة لأنها تهدف إلى حفظ الطاقة البشرية لتحريك عوامل النهوض الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ومنع الانفاق العمومي أن يهدر في صروف الأزمة المرورية.
- المبدأ الديمقراطي: لانها تساوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات.
- المبدأ العلمي: فهي تأخذ بناصية العلم وتعتمد على نتائجه في تنظيم الظاهرة المرورية.
- المبدأ العملي: إذ أنها تربط بين الفكر والعمل في بناء البرامج ورسم الخطط المساندة لها في المجال الاجتماعي الواحد وفي العلاقة المتجاورة بين المجالات الاخرى التربوي القانوني الأمني والأسري ...الخ.
- مبدأ التلاقح الحضاري مع الخبرات الإنسانية الاخرى فهي ليست معزولة عن الانفجار المعرفي وعن نجاحات واخفاقات الآخر.
- مبدأ البناء: إذ همها تماسك المجتمع وحفظ الأمن الاجتماعي والسكينة العامة.
- مبدأ التكامل: فهي تسعى إلى تفعيل دور أكثر من مؤسسة اجتماعية وأكثر من جهة لأن المسألة المرورية من صميم مهامها فهي قضية مجتمع بأكمله.
- مبدأ الاستشراك العلمي مع المجتمعي لتشكيل ثقافة توليفية بين العلم وثقافة المجتمع.

وتتكون من عناصر أساسية:

1. فلسفة اجتماعية للظاهرة المرورية تستمد أصولها من منظور الشعب الجزائري وتحرص على رعاية ثقافته وهوايته دون إغفال متغيرات الواقع المروري المتحرك.
2. دور طلائعي للمدرسة من خلال برامج تربوية لجميع المراحل التعليمية .
3. توزع الدور التربوي لتشكيل الثقافة المرورية على جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية لا سيما المسجد إذ يمكن للخطاب المسجدي ان يحدث التأثير المطلوب.
4. تحريك البحث العلمي الأكاديمي بهدف التشخيص العلمي المستمر للحالة المرورية وبناء البرامج التربوية والارشادية والاقتصادية والسياسية بالتوازي مع الأحداث والأنشطة المرورية، ويتضمن ذلك تطويرا للبحث العلمي التطبيقي في مقابل البحث الأساسي لأجل تربية مرنة تتكيف مع الواقع المروري المتجدد.
5. العمل على تجديد المعرفة المرورية بما يمنح المتكونين للحصول على رخص السياقة للاطلاع على كل جديد ومتابعة تكوين السائقين المحترفين.
6. تطوير مهام وأساليب إعداد معلمي مدارس السياقة وفق مناهج أكثر دقة وصرامة وحدة مع مراقبة أدائهم باستمرار.
7. تطوير المنظومة الأمنية إن في دورها التربوي أو الردعي لأنها آلية رسمية لنجاح أي استراتيجية للسلامة المرورية.
8. اعتماد التخطيط وتسيير الظاهرة المرورية إن في بناء شبكات الطرقات أو في تكوين المكونين وتحديث الإدارة الوصية.
9. إعتماد التعاون الدولي للاستفادة من الآخر مهما كان هذا الآخر.

وبناء على ما تقدم تكتمل صورة للإستراتيجية لأجل العمل على إنشاء وتطوير العمل الذي من شأنه أن ينتج ثقافة للسلامة المرورية في الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة:

المسألة المرورية موضوع متشعب الأبعاد وهو موضوع أكثر من علم لتعدد زوايا النظر إليه فهي موضوع للعلوم الأمنية والقانونية والاجتماعية والسيكولوجية وغيرها، ومن هذا المنطلق فهو يرفض المقتربات النظرية والتطبيقية التي تأخذ بزاوية واحدة للاقتراب من الموضوع وكشف أسبابه في التشخيص كما في العلاج فلا يمكن للجهات الرسمية منفردة أن تحل المسألة المرورية ما لم تستتبع جهودها بنشاطات المجتمع المدني الذي هو أقدر على معرفة حاجات السائقين وتلبيتها وتعديل اللامرغوب في سلوكياتهم على الطريق وهو ما تحاول الاستراتيجية المقترحة الإحاطة به.

ائمة المراجع:

1. أحمد إبراهيم ملاوي (2008)، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة**، دراسة مقدمة في مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث من 20-22 جانفي 2008.
2. أحمد بوعجيلة، **المجتمع المدني في المشروع المجتمعي للتغيير** ، مجلة أفكار الالكترونية، تونس
3. أحمد زكي بدوي (1982)، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان ، بيروت.
4. أحمد شكر الصبيحي (2000)، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
5. أحمد صالح العمرات (2002)، **الأمن والتنمية: منظومة الأمن الشامل كبيئة خاصة للتنمية المستدامة في ظل الظروف العولمة** ،ط1، عمان.
6. السيد محمد عمر (1991)، **الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.
7. القصيبي خالد(2007)، **المؤسسات الخيرية والأهلية ودورها في التنمية الاجتماعية**، جريدة الجزيرة العدد 12595 الصادرة بتاريخ 2007/03/24 أرشيف الكتروني.
8. ثريا البرزنجي(2006)، **المجتمع المدني والمفاهيم المعاصرة**، جريدة المدى العراقي 16) www.almad (poper.com /5/2006
9. جابر عوض السيد وأبو الحسن عبد الموجود (2003)، **الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
10.جودت أحمد سعادة وعبد الله احمد ابراهيم(2001)، **تنظيمات المناهج وتخطيطها وتطويرها**، دار الشروق للنشر و التوزيع ط1 ، عمان.
11.ر- بودون ، ف- بوريكو(1986)، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع** ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1.
12.رابح لونيسي، (1998)، **البديل الحضاري: دراسة مستقبلية لمواجهة الكارثة التي تهددنا**، دار المعرفة.
13.ستيفن ديلو (2001)، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى، القاهرة.
14.سيد محمد جاد الرب (2009)، **الاتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات** ،جامعة قناة السويس.
15.عبد الرحيم أحمد بلال(د،ت)، **القضية الاجتماعية والمجتمع المدني في السودان**، دار عزة للنشر.
16.فهيمة شرف الدين (2002)، **الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 278، افريل2002.
17.فؤاد عبد الجليل الصلاحي (1997)، **دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس،القاهرة.
18.ماجدة علي صالح ربيع (1990)، **الدور السياسي للأزهر من 1952-1981**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 1990).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

19.محمد أحمد إسماعيل علي (1995)، **دور المؤسسات الدينية في التنمية السياسية: دراسة وتقديم**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1995).

20.محمد صلاح الدين مجاور وفتحي عبد المقصود (1972)، **المنهج المدرسي: أسسه وتطبيقاته التربوية**، دار العلم، ط1 الكويت.

21.محمد عزت عبد العزيز أحمد المصري (2008)، **رعاية الشباب كإحدى استراتيجيات تحديث المجتمع المصري**، رسالة دكتوره ، جامعة الفيوم.

22.مريم أحمد مصطفى وعبد الله محمد عبد الرحمان (2001)، **علم الاجتماع المجتمعات الجديدة**، دار المعرفة الجامعية، مصر.

23.مصطفي محمود عبد السلام (2005)، **دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع مقترحات لتطويره في المعالجة النفسية والصحية والسلوكية**، المجلة العربية، العدد 343 سبتمبر 2005.

24.معن خليل عمر(1992)، **البناء الاجتماعي**: عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع.

25.نبيل بدران (1993)، **كما يكون المجتمع تكون التربية** ط1 الاسكندرية دار المعرفة الجامعية.

26.نجوى سمك والسيد صدقي عابدين (2002)، **دور المنظمات غي الحكومية في ظل العولمة**، الخبرتان المصرية واليابانية، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة.

27.نصر الدين لعياضي (1994)، **مبادئ أساسية في كتابة الخبر الصحفي** ،المؤسسة الجزائرية للطباعة الجزائر.

28.نهاد محمد كمال يحي حامد (2000)، **دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري، دراسة تحليلية ميدانية للفترة من 1970- 1995** ،رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة عين شمس.

29.هاشم محمد الهادي (2007)، **منظمات المجتمع المدني** أغسطس، 2007- مركز قرطبة للتدريب.

30.يوسف مصطفي القاضي ومحمد مصطفي زيدان (1981)، **السلوك الاجتماعي للفرد**، الكويت، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع.

الملاحق

جدول رقم (01) مقترحات المجتمع المدني حول استراتيجية السلامة المرورية

	مستهدفات الاقتراح	التكرار	النسبة المئوية
01	قائد المركبة	13	25.49
02	البرامج الدراسية	10	19.60
03	المجتمع المدني	7	13.72
04	الراجلون	6	11.76
05	قانون المرور	4	7.84
06	السياسة الرسمية	4	7.84
07	المراقبة التقنية	3	5.88
08	مدارس السياقة	2	3.92
09	مؤسسات الأمن	2	3.92

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (02) اقتراحات المجتمع المدني

الرقم	المقترح	النسبة
01	قائد المركبة	25.49
02	البرامج الدراسية	19.60
03	المجتمع المدني	13.72
04	الراجلون	11.76
05	قانون المرور	7.84
06	السياسة الرسمية	7.84
07	المراقبة التقنية	5.88
08	مدارس السياقة	3.92
09	مؤسسات الأمن	3.92

جدول رقم (03) جدول وصفي لمقترحات المجتمع المدني حول موضوع السلامة المرورية

الرقم	الجريدة و تاريخ الصدور	جنس المادة الصحفية	الجمعية أو الشخصية المدنية الناشطة	نوع و موضوع النشاط	الجهة الرسمية المشاركة / الفترة	أهم محاور النشاط والمقترحات
01	نشر في الحوار يوم 31 - 07 - 2010	خبر صحفي	جمعية طريق السلامة للجزائر العاصمة	تثقيف مروري	رجال الحماية المدنية	أعدّت برنامجا لمؤازرة رجال الحماية المدنية والشرطة لإنجاح العطلة الصيفية تسخير إمكانات بشرية ومادية هامّة بهدف الوقاية من حوادث المرور وضمان النجدة والإسعاف توعية مستعملي الطريق وتحسيسهم بضرورة التحلي بالسياقة الهادئة والمسئولة بما يضمن سلامتهم وسلامة غيرهم من مستعملي الطريق
2	نشر في الشعب 04 - 11 - 2011	خبر صحفي	جمعية طريق السلامة	تثقيف مروري	/	ترحيب جمعية «طريق السلامة» بتشغيل ميترو الجزائر الذي سيساهم على غرار بقية المنشآت الكبرى في الوقاية المرورية وإنجاح مسار زيادة وتيرة تقليص قائمة الضحايا.الحث على أن يتصف المسافرون على متن الميترو بسلوكات حضارية ومتمدنة
3	في الشعب يوم 15 - 10 - 2011	خبر صحفي	الخبير محمد العزوني ورئيس جمعية طريق السلامة	نقاش وآفاق مستقبلية	/	/ضرورة التعجيل بخلق شبكة وطنية لرخص السياقة، حتى يتسنى لدى مصالح الدرك والشرطة والقضاء، وضع حد لمظاهر التلاعب لدى من تسحب رخصهم/ قانون المرور لم يتمكن من حل جميع المشاكل المتعلقة بالسلامة المروريةواحترام الحركة المرورية وبالتالي
4	نشر في الجزائر نيوز يوم 25 - 03	حوار صحفي	الخبير محمد العزوني ورئيس جمعية طريق السلامة	نقاش وآفاق مستقبلية	/	/طبقا للقانون، يجب أن يتناوب سائقان على قيادة الحافلات التي تسير لمسافات طويلة/ تفعيل مقترح القانون 88/06 الذي ينص على إلزام الحافلات بتركيب جهاز يقوم بنفس عمل العلبة السوداء الخاصة بالطائرات، هذا الجهاز سيمكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	2012 -					أصحاب شركات النقل ومصالح الأمن من مراقبة أداء السائقين
5	نشر في الجزائر نيوز يوم 10 - 02 2013 -	حوار صحفي	الخبير محمد العزوني ورئيس جمعية طريق السلامة	نقاش وآفاق مستقبلية	/	/لسنا بحاجة إلى القوانين بقدر ما نحن بحاجة لرجال يسهرون على تطبيقها لأن العبرة ليست بسنّها وإنما التقيد بتطبيقها/ يتم الاقتصار على رادار ثابت في الوقت الذي تستعمل فيه دول أخرى رادار بتقنية الجيل الثالث، نفس الشيء بالنسبة للمسافة الأمنية التي تتم مراقبتها في هذه الدول عن طريق الهيليكوبتر/ تطبيق قرار وزير التربية الصادر سنة 1987 الحامل رقم 87 - 09 في المادة 21منه التي تنص على إدخال مادة التربية المرورية في المؤسسات التربوية
8	نشر في جريدة النصر01 سبتمبر 2012	مقالة علمية	المستشار في الوقاية و السلامة المرورية منصف بن عطا الله للنصر	نشاط علمي	/	/النقص الملحوظ في تكوين السائقين المحترفين على وجه الخصوص، فالمترشحون للحصول على رخص لسياقة سيارات الأجرة يخضعون لتكوين مكثف يشرف عليه شخصيا في المركز الوطني للتكوين عن بعد في مواد قانون المرور و الإسعافات الأولية و الجغرافيا المحلية و السلوك و الميكانيك لمدة 15 يوما. بينما لا يخضع سائقو الحافلات الذين ينقلون مائة شخص لأي تكوين .و هذا خطأ فادح. كما أن سائقي الشاحنات كانوا يجتازون اختبارات الحصول على رخص السياقة بالتدرب على سياقة شاحنات من نوع "طويوطا"صغيرة و لم يكونوا قبل سنة 2010 يخضعون لأي تكوين في القيادة أو الصيانة قبل الحصول على رخص الاحتراف لسياقة الشاحنات المقطورة من الوزن الثقيل . و يدعو لتدارك الأمر للحد من الحوادث معظم المركبات ببلادنا تفتقد للمعايير الأمنية و غياب الرقابة ونقص الإشارات المرور من أسباب الحوادث
9	نشر في الجزائر الجديدة يوم 03 - 30 2013 -	خبر صحفي	جمعية الأمل	تثقيف مروري + موقف تضامني	الفيدرالية الجزائرية للرياضات الميكانيكية يوم واحد	تنظيم رالي الانضباط لتقديم رسالة موجهة للسائقين يناشدهم فيها ضحايا الطرقات ، الذين أصيبوا بإعاقات مختلفة بضرورة التحلي بالرزانة والمسؤولية والجدّية أثناء القيادة واحترام قانون المرور وإتباع مختلف قواعد السلامة المرورية. توزيع كراسي متحركة على ذوي الإعاقات المختلفة لضحايا حوادث المرور
0	نشر في الفجر يوم 26 - 03 2010 -	خبر صحفي	قافلة فوج الفداء كشافة الإسلامية الجزائرية	تثقيف مروري	/05 أيام	تهدف القافلة من خلال زيارتها لأربع ولايات إلى توعية وتحسيس المجتمع بأخطار حوادث المرور، و بمدى أهمية التقيد بقواعد السلامة المرورية باعتبارها وقاية من حوادث المرور توزيع مطويات تتعلق بحوادث المرور وكيفية الوقاية منها تحسيس المواطنين بأهمية قواعد السلامة المرورية، وغرس ثقافة السلامة المرورية لدى الأطفال المشاركين في القافلة.
1	نشر في الحوار يوم	خبر صحفي	الجمعية الوطنية لمساندة	تثقيف مروري	والدرك الوطني	تسليط الضوء على مخاطر حوادث المرور والكوارث الكبيرة التي تسجلها، سنويا، الجزائر في هذا المجال سواء أكانت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	05 - 15 2010 -		الأشخاص المعوقين "البركة"		والأمن الوطني والحماية المدنية أسبوع	بشرية أو مادية وركزت الحملة على توعية التلاميذ باعتبارهم سواق المستقبل وتضمن برنامج هذا الأيام التحسيسية عرض أفلام وثائقية حول حوادث المرور وعواقبها على حياة الإنسان، إضافة إلى معارض للصور تبرز الخسائر الفادحة التي يسببها عنف الطرقات.
3	نشر في الجزائر نيوز يوم 01 - 12 2013 -	خبر صحفي	جمعية "ترقية جيل الغد"	تثقيف مروري	الحماية المدنية + مصالح الشرطة يوم واحد	إجراء مناورة افتراضية لحادث مرور وكيفية التدخل السريع لأعوان الحماية المدنية ومصالح الشرطة للتكفل بالمصابين ومناورات أخرى للهلال الأحمر الجزائري تخص تقديم الإسعافات الأولية تنظيم حظيرة مرورية لفائدة الأطفال بمشاركة الكشافة الإسلامية الجزائرية للتعريف بإشارات المرور وتحسيس الناشئة بمخاطر حوادث المرور تقديم مسرحية من أداء فرقة للمعوقين ضحايا حوادث المرور
4	نشر في المساء يوم 12 - 09 2008 -	خبر صحفي	جمعية طريق السلامة	تثقيف مروري	مصالح الشرطة أسبوع	تنظيم معارض للوثائق والصور والإحصائيات، وكذا خرجات ميدانية بإشراك أعوان الشرطة والكشافة الإسلامية بتوزيع مطويات على السائقين مع قافلة إعلامية تجوب شوارع مدينة ادرار تنشيط الحظيرة المرورية لفائدة الأطفال، لأنهم الفئة الأولى التي صارت تتعرض لحوادث المرور وهذا حسب الإحصائيات الموجودة بحوزة الأمن. تنظيم مسابقات في أوساط تلاميذ المدارس مع تنظيم ندوات مباشرة على قناة الإذاعة، وكذا داخل الجامعة حتى يتم اعلام ونشر ثقافة مرورية.
5	نشر في النهار الجديد يوم 06 - 30 2009 -	خبر صحفي	جمعية الوقاية من حوادث المرور وسلامة الطرقات غرداية	تثقيف مروري	/ أسبوع	تنظيم تظاهرات على شكل معارض وجولات ميدانية مع عناصر الكشافة الإسلامية لتحسيس السائقين وعامة المواطنين بمخاطر حوادث الطرقات الناجمة عن مخالفة قوانين المرور. المشاركة في مختلف الحصص التي تبثها إذاعة غرداية الجهوية والقناة الثانية للإذاعة الوطنية حول الموضوع، كما بادرت إلى تنظيم دروس في المؤسسات المسجدية بغرداية قصد استهداف أكبر عدد من المواطنين
7	نشر في البلاد يوم 09 - 11 2009 -	خبر صحفي	الخبير محمد العزوني ورئيس جمعية طريق السلامة	نقاش وآفاق مستقبلية (ندوة)	/	/ غياب كلي لبيداغوجيا الاتصال في التعريف بمضامين القانون، بحيث جاءت التعديلات عارية من كل سند إعلامي أو إشهاري خلافا للتعديلات السابقة التي وردت في 2005. كثرة القوانين تقتل القوانين وكأني بالعزوني أراد أن يقول بأن التعديلات الجديدة قد حولت قانون المرور إلى قانون للعقوبات. الدعوة إلى سن اختبار نفسي وآخر عقلي لسائقي الوزن الثقيل و الحافلات
	نشر في	خبر	الجمعية الوطنية	موقف	/شهر	مساعدة الأطفال المعاقين بالتعاون مع شرطة بلديتي المحمدية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8	الحوار يوم 17 - 09 - 2009	صحفي	لمساندة الأشخاص المعوقين "البركة"	تضامني		وعين طاية بتنظيم مسيرة تحسيسية شارك فيها عدد من الأطفال، تتمحور بالأساس حول مخاطر السرعة التي تسبب في مقتل وإعاقة الآلاف من المواطنين سنويا خاصة في شهر رمضان.
0	نشر في المستقبل العربي19- 11-2012	خبر صحفي	جمعية السلامة المرورية بقسنطينة	نشاط علمي	قصر الثقافة يوم	إجراء تجارب تقنية على عدد كبير من حافلات –سوناكوم- القديمة المخصصة لنقل عمال مختلف المصانع و المؤسسات، و تبين أن 80 بالمائة منها تعمل إلي اليوم بفرامل غير صالحة و في حالة متدهورة جدا، ما يشكل خطرا حقيقيا على الركاب و المارة، مدعما ذلك بمشاهد مصورة

جدول رقم (04) مقترحات المجتمع المدني حول استراتيجية السلامة المرورية

الرقم	اسم الجمعية	صنف الجمعية	الاقتراحات والبرامج									الجريدة وتاريخ صدورها	ملاحظات الباحث
			قانون المرور	المرافقة التقنية	مدارس السياقة	تهيئة الطريق	قائد المركبة	الراجلين	مؤسسات الأمن	السياسة الرسمية	مجتمع مدني	البرامج المدرسية	
01	جمعية طريق السلامة / جمعية السلامة	وطنية	x				x		x			x	جريدة المساء 2007/12/03	الاجماع على ضرورة اعتماد المقاربة الردعية في ضبط سلوك السائقين / التنسيق مع المؤسسات التربوية بما في ذلك الأسرة والمدرسة في زرع تعاليم الثقافة المرورية منذ الصغر
02	جمعية البركة	وطنية										x	جريدة أخبار اليوم 2011/03/25	تخصيص ساعات للتربية المرورية في المدارس الجزائرية / طفل اليوم هو سائق الغد، ما يجعله مستقبلا المساهم الأول والفعال في التقليص من حجم حوادث المرور وضحايا إرهاب الطرقات في مجتمعنا، ما يجعل الاستثمار في طفل اليوم وسائق الغد أحسن استثمار لطرقات أكثر أمنا وسلامة مستقبلا.
03	جمعية إقرأ لمحو الأمية	وطنية /					x						النهار الجديد 2013/03/15	ضرورة التركيز على السائق بما أن أكثر من 90

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	/ جمعية الونشريس لترقية المرأة	محلية											بالمائة من الحوادث يقف وراءها العامل البشري
04	حماية المستهلك	محلية		x			x			x		صوت الأحرار 2012/03/19	أهمية عامل المركبة في الوقاية من حوادث السير / التأكيد على مواصفات السلامة في المركبة وتوعية السائق باستخدام قطع الغيار الأصلية وغير المقلدة
06	جمعية البركة	وطنية	x				x					جريدة الشعب 2009/12/08	تفعيل دور المجتمع المدني للتجند وأن يكون شريكا مع مختلف الهيئات لتنظيم حملات تحسيسية توعوية حول خطر حوادث المرور، والوقاية منها وذلك طول ايام السنة وان لاتقتصر هذه الحملات في يوم او يومين في السنة.
07	جمعية أصدقاء الطريق تيزي وزو	محلية					x				x	جريدة المساء 2010/01/01	الاهتمام بالنشاط الجمعوي والتقرب من العامة ومستخدمي الطريق والتركيز على فئة الأطفال في الريف كما في الحضر
08	الكشافة الإسلامية الجزائرية	وطنية					x					جريدة البلاد 2010/03/15	إدراج مادة الوقاية المرورية في المنهاج الدراسي لتلاميذ المدارس / التنسيق مع وزارة التربية الوطنية على محاور المناهج الدراسية المتعلقة بالسلامة المرورية / مراقبة مكثفة لحركة السير على الطريق معاقبة المتسببين في حوادث السير
09	جمعية الضحى للتضامن	محلية					x					أخر ساعة 2011/03/30	الاهتمام بالتحسيس وتوعية مستخدمي الطريق على ثقافة احترام قانون المرور
10	جمعية البركة	وطنية										أخبار اليوم 2012/11//17	أهمية الدور الذي تلعبه الجمعيات في التحسيس والوقاية من الأخطار الناجمة عن حوادث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

													المرور / تفعيل آلية النقاط السوداء في سحب رخصة القيادة
12	جمعية أصدقاء الطريق	محلية									x	جريدة المساء 2010/05/18	الاهتمام بالخدمات الاستعجالية لأعوان الحماية المدنية أثناء وقوع الحوادث المرورية أو بات يعرف بالساعة الذهبية وهي الساعة التي تلي وقوع الحادث مباشرة
13	جمعية الأمل	محلية						x				جريدة الشعب 2013/03/29	تنظيم رياضة الراليات للمهتمين بسرعة المركبات وتخصيص أماكن مخصصة للمناورات التي تستهوي فئة الشباب
14	جمعية الرياضات الميكانيكية	محلية						x				جريدة أخبار اليوم 2012/11/25	التشديد على جزئية المؤهلات الجسدية والعقلية وحتى النفسية التي يجب أن تتوفر عند المترشحين للحصول على رخصة السياقة
16	جمعية طريق السلامة				x							جريدة المساء 2008/12/09	اعتماد المقاربة الجوارية في التحسيس بمخاطر الحوادث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com